**مفهوم الاقتصاد السياسي**

يقصد بكلمة الاقتصاد اصطلاحا الندرة التي خلقت لنا الحاجة إلى الاقتصاد وبالتالي فالاقتصاد هو علم تسيير الندرة، أما كلمة السياسي أنه لا يمكن أن يكون اقتصاد إن لم تكن هناك سوق وهذا ما يؤكد على دور الدولة كفاعل سياسي في تسيير الاقتصاد.

إذن كلمة اقتصاد في اللغة العربية مشتقة من فعل قصد ولها عدة معان والقصد هو الاعتدال في السلوك كله، كما جاء في لسان العرب قديما القصد في الشيء أي عدم الافراط وهو ما بين الاسراف والبخل في المعيشة.

اما في اللغة الفرنسية ECONOMIE فهو من اصل الكلمة الاغريقية OIKOS اي المنزل و NOMOS اي التدبير وبالتالي تصبح تسيير شؤون المنزل فهي تعبير عن القواعد والطرق في ادارة المال، وعند اضافة POLITIC تصبح تدبير شؤون العامة او المدينة، ولم يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي الا في القرن 17 من قبل المفكر الفرنسي انطوان دي مون كريتان في كتابه المطول في الاقتصاد السياسي[1].

استخدم آدم سميث Adam Smith – مصطلح الاقتصاد السياسي للدلالة على ما يدعى اليوم" علم الاقتصاد "وقد عرَّفَ كل من غاري بيكر Garry Beker – وأنتوني دونز Anthony Downs – و برومو فري Brumo Frey – الاقتصاد السياسي على أنَّه" :تطبيق الاقتصاد المنهجي أي ما يدعى بالنموذج الفاعل المنطقي the rational actor modelعلى كل أنماط السلوك البشري."

كما يستخدم آخرون مصطلح الاقتصاد السياسي على أنَّه" :استخدام نظرية اقتصادية محددة تفسر السلوك الاجتماعي".

[1] إسماعيل محمد هاشم ، **علم الاقتصاد** ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، 1975، ص12.

فيما يستخدم آخرون مصطلح الاقتصاد السياسي على أنَّه" مجموعة التساؤلات لقضايا التي تتولد عن التأثير المتبادل بين الفعاليات الاقتصادية والسياسية، تلك القضايا التي لابد من دراستها وتحريها بأيَّة وسائل نظرية أو منهجية متيسرة حالياً.

نستنتج من التعاريف السابقة أنَّ الاقتصاد السياسي هو ذلك التأثير المتبادل للوسائل المختلف لترتيب وتنظيم الفعاليات البشرية :في مجال الدولة والسوق .

قدم علماء آخرون تعاريف مشابهة، فمثلاً تعريف تشارلز ليندوم lindom سنة1977 م يقترح المبادلة والسلطة على أنهما المفهومان المركزيان في الاقتصاد Charles – السياسي، في حين يستخدم بيتر بلاو Peter Blau – سنة1964 م مفهوم المبادلة والاكراه.

كما عرف محمد دويدار الإقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الإقتصادية ، أي العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات " أي العلاقات التي تخص إنتاج و توزيع الأشياء العادية و الخدمات بغية تلبية إحتياجات أفراد المجتمع[2].

**1-التعريف على أساس فكرتي إشباع الحاجات و تكوين الثروات:**

**أ -فكرة إشباع الحاجات:**

يحدد أصحاب هذا الرأي موضوع الاقتصاد السياسي بالنظر إلى الغاية التي يستهدفها الإنسان من مزاولة نشاطه الاقتصادي ، و بالتالي فإنهم يروا أن إشباع الحاجات على أنه الغاية الأساسية المحددة لما يدخل في نطاق الاقتصاد.

و يؤخذ على هذا التعريف بأنه يعطي للاقتصاد نطاقا أوسع من حقيقته، إذ أن كل نشاط إنساني يهدف الى إشباع حاجة أو رغبة ، فزيارة متحف أو قراءة صحيفة لا يمكن القول بأن

---

[2] رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة-** ، عالم المعرفة ، اوكتوبر 1997، ص 54.

هذه التصرفات تدخل في نطاق الاقتصاد . و لذا فإن أصحاب هذا الرأي يروا بأن الحاجة من الحاجات المادية حتى يصبح النشاط الإنساني المتعلق بإشباعها داخلا في حيز الاقتصاد . إلا أن هدا التعريف السابق يعتبر أيضا تعريف ضيق النطاق باعتبار أننا نتطلع في الواقع إلى تعريف شامل لكل ما هو مادي أو غير مادي من الأشياء التي يتعلق بها النشاط الاقتصادي ، تعريف يفسح مجالا لكل الدوافع التي يمكن أن توحي بهذا النشاط.

و يمكننا القول بأن تعريف الاقتصاد بإشباع الحاجات هو تعريف واسع إذا أخذنا في الاعتبار جميع الحاجات ، و هو ضيق جدا إذا حددنا الحاجات في الحاجات المادية فقط دون سواه[3].

**ب –فكرة تكوين الثروة:**

يرى أصحاب هذا الرأي و منهم آدم سميث و جون ستيوارت ميل بأن علم الاقتصاد "هو العلم الذي يدرس قوانين زيادة الثروة". أما الاقتصادي الإنجليزي Alfred Marshall ألفريد مارشال فيعرف الاقتصاد بأنه " دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية" ، حيث يرى بأن الاقتصاد يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي و الاجتماعي الذي يكرس لتحقيق و استخدام الشروط المادية للرفاهية.

الاقتصاد لدى مارشال هو من ناحية دراسة للثروة و من ناحية أخرى هو جزء من دراسات الإنسان.

أما ساي J.P.Say فيعرف الاقتصاد "بأنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة و توزيعها و استهلاكها". إلا أن هذا التعريف وجه له نقد على أساس أن الثروة تعني الأموال المادية فقط، في حين أنه توجد الى جانب هذه الأموال الخدمات التي لا تنسجم في شيء مادي ، و لها مع ذلك منفعتها و قيمتها كالخدمات التي يقدمها الأساتذة و الأطباء و غيرهم ، فمن غير المعقول ألا تدخل هذه الخدمات في دائرة اهتمامات الاقتصاد.

---

[3] David W. Pearce, **The Dictionary of Modern Economics**, U Mc Millan Press, London, 1983, p 27.

-إن التعاريف السابقة اعتمدت المعيار المادي كأساس لها ، و هنا يبدو تأثير الفيزوقراط (الطبيعيين) على الاقتصاديين التقليديين: مثال آدم سميث حيث أن الفيزوقراط حددوا النشاط الاقتصادي على خلق المادة و ليس خلق المنفعة، في حين أن الإنتاج حاليا ، و كما هو متعارف عليه يعني خلق المنفعة و ليس خلق المادة . من هذا كان النقاش حول تحديد مفهوم الثروة و هل هو محدد في الثروة المادية أم يشمل الخدمات أي الثروة الغير مادية. فالتركيز على الإنتاج و وسائله ثم طرق زيادة الإنتاج و توزيعه ...الـخ، من شأنه أن يضيف الى مجال الاقتصاد أو يخرج منه موضوعات استقر الرأي على إعطائها الصفة الاقتصادية ، لأن لهذه الخدمات دور فعال في حياة الإنسان و رفاهيته و على علم الاقتصاد الاهتمام بها إذا أريد لهذا العلم أن لا يكون منقوصا و يشمل الفعاليات البشرية المتداخلة في نشاطه الاقتصادي[4].

**2 -التعريـف على أسـاس فكرة التبادل :**

لقد تزعم G.Pirou ك.بيرو هذا التيار الذي مفاده أن غرض علم الإقتصاد هو فعل التبادل القائم بين الأفراد في المجتمعات ، لذلك فإنه يعرف الإقتصاد السياسي بأنه "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل و من فرد آخر على ما يحتاجه، و ان عمليا ت التبادل هذه هي التي تسمح بقيام جسر بين إنتاج الأموال و السلع و سداد الحاجات". و من هذا التعريف نستخلص بعض النتائج التي تدلنا على طبيعة الإقتصاد السياسي:

- أن الإقتصاد السياسي هو علم خاص بالمجتمعات البشرية.
- أن الإقتصاد السياسي هو علم إجتماعي ، حيث لا يوجد اقتصاد فردي فالعلاقة التي تتشكل بين الفرد و السلع المادية ليست بعلاقة اقتصادية حسب أصحاب هذه النظرة . ففعل المبادلة لا يتم الا في المجتمع و بين الوحدات في هذا المجتمع ، فأثناء تخلي الفرد عن

[4] راشد البراوي ، **تطور الفكر الاقتصادي** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1976، ص 72.

حاجة ما للحصول على حاجة أخرى لا يملكها تتجلى العلاقة الإقتصادية و يبرز الفعل الإقتصادي.

– أن قيمة السلع و الخدمات لا يمكن لها أن تحدد الا أثناء عملية التبادل ، فقيمة السلعة تبقى كامنة داخلها الى أن تتم عليها عملية التبادل فتنتقل القيمة حينها من الصعيد الكامن الى الصعيد الموضوعي و الواقعي.

– ان" الفعل الاقتصادي" يختلف عن الفعل المجاني ، أي ان العملية الاقتصادية تتعلق و ترتبط بالأخذ و العطاء بالمقابل بينما الفعل المجاني يتم دون مقابل ، علما بأنه يمكن القول بأن الواهب لشيء ما ينتظر الاعتراف بالجميل . الا أن هذا التعويض معنوي لا مادي.

– ان عملية التبادل تتم بواسطة النقد الذي هو مقياس الأسعار لذلك فهناك من عرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في الظواهر الاجتماعية من وجهة نظر الأسعار ، و لهذا الراي أهمية كبيرة من حيث إدخال النقود في الدراسة الاقتصادية لما لها من دور كبير في الحياة الاقتصادية إلا أن التبادل يمكن أن يتم بشكل عيني (نظام المقايضة) بدون حاجة الى النقود.

الا أن هذا التعريف وجهت له عدة انتقادات ناتجة عن عدم شمول علم الاقتصاد للعديد من التصرفات الاقتصادية و التي لا تأخذ شكل المبادلة مثل:

–الاقتصاد المعيشي للفلاح الذي ينتج لاستهلاكه الشخصي دون المبادلة فهو يزاول نشاطا زراعيا و على علم الاقتصاد الاهتمام به.

–الأخذ بهذا التعريف يستبعد الاقتصاد العائلي من الدورة الاقتصادية ، حيث أن النشاط في العائلة يتم بين الأفراد دون مقابل أو مبادلة[5].

–نشاط المرافق العامة التي تقدم خدماتها مجانا للمجتمع.

**3 –التعريف على أساس الندرة:**

[5] Barry Clark, "**Political Economy – a Comparative approach",** prager Publishers, one Madison Avenue, New York, 1991, p44.

إن الغرض الأساسي لعلم الاقتصاد برأي أصحاب هذا الاتجاه هو الكفاح ضد الندرة ، و من أبرز التعاريف في هذا المجال هو للاقتصادي روبنز L.Robinz حيث يبين بأن علم الاقتصاد هو "العلم الذي يدرس سلوك الانسان كعلاقة بين غايات و وسائل نادرة ذات استعمالات متعددة". و حسب هذا التعريف فان علم الاقتصاد يقوم بدراسة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق الغايات التي يسعون اليها ، مع الإشارة الى أن حاجات الانسان متعددة و تحدها ندرة الأشياء و عدم كفايتها لاشباع حاجاته و تحقيق غاياته اضافة الى القيود الثلاثة التالية:

-القيود (الحدود) العضوية و البسيكولوجية ، اذ لا يمكن للانسان ان يستفيد من كل شيء في آن واحد.

-الحدود التي تقيمها في وجه الانسان الوسائل القليلة التي يملكها فهو غالبا لا يملك كافة الوسائل التي تسهل له عملية سد احتياجاته.

-حدود الزمن، فالحياة قصيرة نسبيا و الوقت سلعة ثمينة لانه نادر ، فعلى الانسان ان يكيف احتياجاته بحدود الزمن الضيق الذي يعيشه.

من خلال هذا التحليل يمكننا الاشارة انه لا يمكن للأفراد ان يشبعوا كامل حاجاتهم و ذلك نظرا للقيود الثلاث التالية:

-1ندرة الوسائل لتحقيق كامل الغايات.

-2الاختيار بين بدائل عديدة لأهداف كثيرة.

-3الكلفة التي على الفرد ان يدفعها لتحقيق غاية واحدة من غاياته.

إن هذه القيود هي التي تفرض على الفرد أن يقوم بعملية المفاضلة بين الغايات المتعددة و القيام بالتقديرات التي توصله لاستخدام الموارد المتاحة بطريقة مثالية ليتمكن من تحقيق أكبر اشباع .و تجدر الاشارة الى ان هنري قيتون H.Guitton يضيف الى عامل الندرة عاملا آخر هو عامل عدم التلاؤم . فقد توجد السلع و الحاجات بكثرة في مكان معين فتفيض عن الحاجة مما يستوجب نقلها الى مكان آخر بحيث نتمكن من سد احتياجات غير مشبعة . ان

هذه العملية تدعى " بتكييف" توزيع السلع حسب الحاجة اليها في المكان و الزمان. ثم ان الندرة في السلع تفرض على الانسان نوعا من الاختبار ، فهو كي يحصل على هدف معين واحد عليه ان يضحي بأهداف أخرى، فالاختيار يوجب التضحية والتضحية ثمن و كلفة[6].

**4-التعريف الماركسي للاقتصاد السياسي:**

لقد طور ماركس مفهوم الاقتصاد السياسي في كتابه نقد الاقتصاد السياسي ليحوله الى علم دراسة قوانين تطور المجتمع ، ذلك أنه بتطبيق قوانين المادية الجدلية على حركة التاريخ صاغ قانونيه تطور المجتمعات من نظام اقتصادي الى آخر فيكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يدي ماركس الى علم القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع و الخدمات و توزيعها على المستهلكين أي اولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجياتهم الفردية او الجماعية . أما اوسكار لانجه O.Lange فانه يعرف الاقتصاد السياسي عن طريق توضيح غرضه فيقول "يعنى الاقتصاد السياسي بقوانين الانتاج و الاستهلاك الاجتماعية فيعالج القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع و توزيعها على المستهلكين أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية و الجماعية ، و اذا أطلقنا على انتاج السلع و توزيعها تعبير النشاط الاقتصادي لأمكننا القول بان الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية."

بعد أن تعرضنا للتعاريف السابقة نورد تعريف للاقتصادي الفرنسي R.Barre باعتباره تعريفا فيه نوع من الشمولية ، حيث يعرف الاقتصاد بانه "هو علم ادارة الموارد النادرة في المجتمع البشري و دراسة طرق التكيف التي على البشر اتباعها لكي يعادلوا بين رغباتهم غير المحددة و بين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة و النادرة". من التعريف السابق يمكننا استنتاج مايلي:

-1الاقتصاد هو تصوير لطرق ادارة و تنظيم الطرق النادرة التي تظهر للواقع الاقتصادي.

---

[6] جمال الدين محمد سعيد ، **النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية و الاشتراكية** ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، 2001، ص 22.

-2البحث في فكرة الانسجام في ادارة الموارد النادرة هذه، فالوقائع الاقتصادية تبدو أثناء التدقيق و كأن فيها بعض النمطية و التشابه و التكرار الذي يغلب على سلوك البشر ، فمهمة الاقتصاد هي البحث عن قوانين دائمة و صحيحة لتصرفات البشر.

-3يتضمن الاقتصاد توجيها للسياسة الاقتصادية التي يجب ان تتبع وفقا لبعض الأهداف السياسية و الاجتماعية ، فالاقتصاد يقوم باقتراح سياسة اقتصادية تكون الرابطة بين الوسائل الموجودة و الاهداف المرجوة.

-4الاقتصادي يقوم بوضع قواعد الاستعمال الامثل للموارد المتاحة في البلد.

أما نيكيتين P.Nikitine فيعرف الاقتصاد السياسي بانه "علم تطور العلاقات الاجتماعية للانتاج ، أي العلاقات الاقتصادية بين البشر . و ان هذا العلم يكشف القوانين المهيمنة على انتاج و توزيع السلع المادية في المجتمع البشري في مختلف مراحل نمو هذا المجتمع." و حسب اصحاب هذه المدرسة فان الاقتصاد السياسي "يعنى بالقوانين الاجتماعية للانتاج و التوزيع ، فهو يعالج القوانين الاجتماعية لانتاج السلع و توزيعها على المستهلكين."أو هو "العلم الذي يدرس تلك العلاقات الاجتماعية التي تتشكل بين الناس بخصوص انتاج و توزيع و تبادل و استهلاك الخيرات المادية ، هذه العلاقات هي ما يطلق عليها علاقات الانتاج[7]."

**-5 تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية الابستمولوجية: L'épistémologie**

يمكن تعريف الاقتصاد السياسي حسب وجهة النظر هذه بانه "علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية ، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشا بين افراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات . و هي العلاقات التي تتعلق بانتاج و توزيع الأشياء المادية و الخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع ، أي اللازمة لمعيشة افراد المجتمع ، معيشتهم المادية و الثقافة."

---

[7] Clark, **op.cit** , p46